مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد 1 / العـدد: 03 (2013)، ص: 35-55

الأمن الإنساني: بين جدلية أمن - الإنسان وأمن الدولة

الأستاذة: حموم فريدة
جامعة جيجل - الجزائر

بحثت مجمل النظريات الأمنية عن أنجع وسيلة لتحقيق السلم و الأمن الدوليين، رغم ذلك بقي العالم يشهد حالات من الفوضى و اللاأمن في مختلف القطاعات و المستويات. كما بدأ التشكيك في مقدرة الدولة الفعلية على ضمان استقرارها و أمنها بالتركيز فقط على قدراتها العسكرية و بتحصين حدودها، و ذلك بنهاية الحرب الباردة و بروز تهديدات جديدة قادرة بفعل العولمة على تجاوز حدود الدول و رقابتها.

فاليوم أصبح الأمن يعني أكثر فأكثر ضمان استقرار الدولة بالمحافظة على تجانسها المجتمعي و بضمان أمن الأفراد لأنهم أول المتأثرين بالإنعكاسات السلبية للعولمة، التي مست كل الميادين ذات الصلة بالنشاط الإنساني. أدت بذلك هذه النظرة الجديدة للواقع الأمني إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن و عدم حصره في الميدان العسكري، فبدأ الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية و التنموية، يسعى لإظهار الكيفية المثلى للوصول إلى تحقيق فعلي و فعال ليس فقط لأمن الإنسان بل و كذلك لأمن الدولة و للأمن العالمي.

وعليه تجلى للباحثين قصور المقاربات الأمنية المبنية على الدولة كمرجعية للدراسات الأمنية، و لم يعد ممكنا إتخاذها وحدة تحليل لإظهار كيفية التقليل من حالات اللاأمن و الحفاظ على استقرار النظام الدولي الفوضوي، و هو ما دفع بالمهتمين بالدراسات الأمنية إلى بناء مقاربات جديدة تتخذ من الإنسان وحدة تحليل لها ككيان طبيعي بدلا من الدولة ككيان معياري، و هو شأن الأمن الإنساني.

أسباب بروز مفهوم الأمن الإنساني

شهد الواقع تطورات كبيرة دفعت بالباحث لضرورة تغيير إدراكه للواقع، مما إنعكس على تطوير ومراجعة مفهوم الأمن. ويرجع السبب لعاملين هما: نهاية الحرب الباردة ومسار العولمة .

نهاية الحرب الباردة وبروز منظومة مفاهمية جديدة :

حُصر مفهوم الأمن خلال الحرب الباردة في الجانب العسكري نظرا للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، فسيطرت مسألة الأمننة وفق آلية ميزان القوة والتحالفات والردع النووي، و بنهايتها إنتقلت الصراعات من بين الدول إلى داخلها و ضرورة التعامل مع تهديدات ذات طابع داخلي: تعدد العرقيات، الديانات، الجماعات السياسية الإثنية و شعورها بالحاجة للانتقام، يضاف إليها مجموعة التعقيدات التي أضافتها العولمة للنزاعات الداخلية1. إن النزاعات الداخلية وعجز الدولة عن محاربة ظواهر جديدة كالجريمة المنظمة والتلوث أضعفت من قدرتها على تحقيق التنمية والتسيير السياسي الجيد.

التحول في طبيعة التهديدات والمخاطر:

همَّشت الحرب الباردة مجموعة تهديدات أمام أولوية التسلح و الهيمنة على الدول الأخرى مما دفعها للبروز بقوة بعد نهايتها. فأخذ ينظر للفقر و الإجرام و مخاطر البيئة على أنها تهديدات تمس باستقرار النظام الدولي، الأمر الذي أدى للإنتقال من فكرة بقاء الدولة إلى الإستثمار لأجل الإبقاء على الإستقرار. وهو ما يعني التأقلم مع الاعتماد المتبادل الذي يدرج الاستقرار السياسي الداخلي بتأكيد الديمقراطية و حقوق الإنسان.

من مواجهة العدو إلى مواجهة التهديد و الخطر:

إنتقل العالم بعد الحرب الباردة من مرحلة التعامل مع القضايا الأمنية من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد دون إقصاء كلي لمفهوم الأعداء، إذ وجد الأمريكان عدو جديد بديل للسوفيات تمثل في الإرهاب، الإسلام و الحضارات غير الغربية. فبالإنتقال من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد و بتنوع مصادره أصبح مفهوم الأمن أكثر تعقيدا.2

و لا يزال مفهوما العدو والتهديد متلازمين و الإختلاف يكمن في الأولوية المعطاة لأحدهما على حساب الآخر. فخلال الحرب الباردة و سيطرة فكرة القوة و النظرة الواقعية للعلاقات الدولية طغت صفة العدو على وصف الخطر و التهديد و منه التركيز على القوة العسكرية في حين تراجعت بنهايتها فكرة العدو المادي أمام التهديدات و المخاطر التي قد تكون غير مادية و يصعب مواجهتها بالقوة العسكرية لوحدها و بشكل إنفرادي.

من أمن مبسط إلى أمن مركب

حُصرت النظرة التقليدية للأمن في مرجعية الدولة للبحث عن أمننتها سواء بالوسائل العسكرية و المادية أو بتوسيع المفهوم إلى أبعاد اجتماعية و سياسية و اقتصادية بهدف

المحافظة على بقائها، لكن بعد الحرب الباردة أصبح الرهان في بقاء المجتمعات، فأُخذت المرجعية من الأفراد و الجماعة و أصبحت السياسات الأمنية تتشابك فيها الأبعاد العسكرية و الإقتصادية و الإجتماعية و الإتصالية،أي بكل ما يحيط بالإنسان للمحافظة على استمرارية الفرد و الدولة معا،"فالأمن ليس بعدا واحدا بل ذو أبعاد متعددة، و البعد العسكري الإستراتيجي لابد أن يندمج في أبعاد أخرى."3

فالمقاربة الأمنية الجديدة تتجاوز التصور القطاعي للتهديد الذي حدد في المنظور التقليدي للأمن في القطاع العسكري و الإقتصادي ليصبح أمنا متعدد الأبعاد و مكونا مركبا و ليس أحادي التركيب.

من أولوية التهديدات الخارجية العسكرية إلى أولوية التهديدات الداخلية غير العسكرية

فصل المنظور التقليدي للأمن بين المستويين الخارجي و الداخلي مركزا على الأول لأن التهديدات تأتي من البيئة الخارجية و من قوة الغير العسكرية، لكن أظهرت التطورات الدولية الترابط بينهما كون"الظواهر و الأحداث التي تحدث في أحد المجالين تُحدث ردود أفعال إنعكاسية متتالية في المجال الآخر، فالحدث لا يبدأ في مجاله الدولي أو القومي، لكنه ينتقل إلى المجال الآخر ثم ينعكس إلى الذي بدأ منه."4

لم يعد بذلك من الممكن تصور التهديد فقط في التهديدات الخارجية لأن الإرهاب، الإجرام المنظم، مخاطر التلوث، الأوبئة والمجاعة تنبع كذلك من داخل الدولة مثلما تأتيها من الخارج و تمس الأمنيين الإقليمي و الدولي لعبورها الحدود. فدخلت بذلك شبكات الإجرام و التجارة غير الشرعية في المطاف الأول لمشاكل الأمن الدولي بعد11 من سبتمبر لقدرتها على إمتلاك مجموعة من الأسلحة، متمثلة في السلاح التقليدي و إتباعها للأعمال الإرهابية و استعمالها للسلاح البيولوجي أو الكيماوي كما أظهرته أعمال جماعة آوون في اليابان.5

بروز فواعل دولية جديدة

تعقد النظام الدولي وازداد رهافة وعدم إستقرار لتزايد حجم العوامل الدولية إثر زوال سياسة المعسكرات مثل الأوبك، دول أوربا الوسطى والشرقية والصين، فهي فواعل سيئة الاستقرار مما أدى إلى عجز الدول الكبرى وكذا الوسطى عن التحكم في عناصر الشطرنج الدولي6. لم تعد الدولة بذلك المتحكم الوحيد في مجال الأمنيين الداخلي والدولي.

لقد أقام نظام واستفاليا نظاما دوليا مبني على مبدأ سيادة الدول ضد البنيات ما فوق القومية، لكن الملاحظ هو عجز الدول وحتى المنظمات الدولية عن التحكم في كل المجال، فهناك مناطق رمادية ومناطق بدون تنظيم دولياتي و تحت تأثير فواعل لا تهدف دائما الوصول إلى السلطة أو الاستحواذ على العاصمة، لكن يمكنها تهديد الأمن الدولي كما تظهره منطقة القبائل شمال باكستان.

إن تحكم الدولة في القوة كميزة خاصة قلّت قيمتها اليوم، وأظهرت أحداث 11 من سبتمبر قدرة بعض الجماعات الإرهابية على إلحاق الضرر بأمن الدول والنظام الدولي. فالفاعلين المسجلين غير الدولاتيين لهم القدرة على الضغط أكثر فأكثر على الأمن الدولي، غير أن هدفها ليس الإقليم كحروب التحرير وإنما أهداف إجرامية ومضادة للدولة، رغم ذلك تبقى الدولة الفاعل الأساسي للأمن الدولي7. يبقى إذا الامتياز لها، إذ لا يمكن إنجاح أي سياسة أمنية بدونها أو على الأقل و هي ضعيفة.

من أمن الدولة إلى الأمن الكوني (الشامل)

ركّز الأمن منذ البداية على العلاقة بين دولتين أو مجموعة من الدول معرّفا بالحرب أو بالدبلوماسية وهو الأمن عن طريق القوة، و وضع مفهوم الأمن الجماعي تصور الأمن في محتواه التقليدي مرتكزا على العلاقات بين الدول خاصة منها المرتبطة بالقوة العسكرية. و بعد الحرب الباردة و بتسارع وتيرة العولمة ظهرت رؤى جديدة لمحتوى الأمن و التهديدات الأمنية، فأسباب اللااستقرار في العالم وسعت حقل الدراسات الأمنية و بدأ الحديث عن أمن بيئي، إقتصادي، اجتماعي، وثقافي أي في مقاربة أوسع للأمن الشامل.8

فلم يعد الأمن محصورا في أمن الدولة أو الدول من خلال مفاهيم الأمن الجماعي، الأمن التعاوني أو الأمن المشترك وفي بعده العسكري الاستراتيجي، بل أصبح نظرا للتغير في طبيعة التهديدات أمنا كونيا شاملا يُشرك كل الفواعل و يدرج كل الأبعاد سواء اقتصادية ،اجتماعية، ثقافية أم عسكرية، و ينقل مجال الأمن من أمن بين الدول إلى الأمن داخل الدول.

لقد هدَف الأمن دائما التقليل من التهديدات العسكرية و غير العسكرية و أصبح اليوم معولما، فهو أقل تأسيسا على التصور الوطني و أكثر إرتكازا على مقاربات كونية أو إنسانية تفضل مستويات تحليلية مختلفة للعلاقات الدولية. لذا يؤكد الأمن الكوني على ضرورة وضع أجوبة كوكبية للتهديدات الجديدة الناجمة عن الاعتماد المتبادل.9

يرتبط بذلك مفهوم الأمن بقضايا و مجالات أوسع من القضايا العسكرية التقليدية، تمس الإقتصاد، السياسة و المجال الاجتماعي كضروريات للمحافظة على الأمن مع العمل على وضع آليات لمنع تحولها إلى تهديدات و مخاطر. فهو مفهوم جديد من خلال تركيزه على التهديد بدلا من العدو مع تعدد الفاعلين المساهمين في وضع السياسات الأمنية و تنفيذها وعلى مستويات مختلفة بدءا من الفرد، الدولة ثم المستويين الإقليمي و العالمي أو الكوني.

التجديد في الأنظمة الأمنية

لابد من التمييز بين الأمن كتصور أي بعده البسيكولوجي، و بين الأمن كنظام أو كميكانزم و هو مجموعة الإجراءات والوسائل الهادفة لإقامة حالة من العلاقات المستقرة و المنظمة و التي بالإمكان التكهن بها. فيفترض الأمن كتصور الرد المناسب على التهديدات، و كنظام البحث عن الأجوبة المناسبة لهذه التصورات. إن الأمن قيمة عليا و لكي تستقر لابد أن ينظم. إن السعي إلى السلام يترجم ويظهر في محاولات تصور تطبيق الأنظمة الأمنية. و هو بذلك منطق الأمننة و الذي يقصد به فن التأمين أي فن تعبئة مجموعة من الوسائل المادية و البشرية لتحقيق الأمن.10

و يتعلق الأمن في التصور الضيق و التقليدي للمفهوم باستبعاد أخطار الحرب أو وضع حد بأقصى سرعة للنزاعات التي قد تبرز. و تتمثل الآليات التقليدية للأمن في دبلوماسية التوازن، التي ترتكز على خلق قوة موازية لقوة الدولة، كتقارب الولايات المتحدة من الصين لتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفيتي، و هو ميكانزم يتماشى و سياسة التحالفات، إضافة لآلية الأمن الجماعي، و الرّدع النووي المبني على تهديدات التدمير الشامل أو توازن الرعب. 11

مع بروز التهديدات الجديدة لم يعد هدف الميكانزمات إستبعاد الحرب وحلها فقط، بل و إستبعاد أخطار التهديدات الجديدة و العمل على إستباق حدوثها وفق منظور أمني شامل و ليس وطني أو عسكري فحسب. لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تجاوز الردع النووي، و بزوال الثنائية زالت كذلك دبلوماسية التوازن أمام الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية. بالرغم من ذلك لا يزال الأمن الجماعي معمول به في إطار الأمم المتحدة.

هـ- صور جديدة من النزاعات: الحروب الداخلية:

أضحت الحروب الأهلية أكبر مهدد للأمن الإنساني بعدما عملت نهاية الحرب الباردة على تهميش الصراعات ما بين الدول و الدفع بالصراعات الداخلية، و حتى و إن تناقضت التحليلات فالأكيد هو أن نهاية الحرب الباردة فتحت المجال لنظام دولي غير مستقر، معقد ويصعب وصفه، فالعنف العالمي مرتبط أكثر بالفشل في الاندماج الاجتماعي الدولي و النظام الدولي الجديد أكثر فأكثر تفجر الا مركزيا و غير مرتبط بالإقليم و حامل لأشكال جديدة للعمل الدولي، و هو معارض للدولة، الأمة، الإقليم وبالتالي لكل ما كان يشكل النظام الدولي.12

لقد كان يؤمل أن تزول الأزمات و الصراعات بزوال الصراع شرق غرب لكنها بالعكس تضاعفت في صورتها الداخلية و الناتجة عن انفجار الدول و عادة ما تلبس هذه الحروب لباس الإثنية و تدرج فواعل غير دولاتيين و بصفة خاصة في مناطق اختفت فيها الدول، و ما يلاحظ هو فشل الدول التقليدية مما يتطلب وسائل أكثر فأكثر تعقيدا.13

لكن من الخطأ القول بأن الحروب الكبرى قتلت الأنواع الأخرى من أساليب القتل بل عملت على خنقها مؤقتا و أخذت تترجم اليوم بصورة أكثر خطورة و بوسائل غير متنافسة، فالعوالم لا تتبدل و لا تغير نفسها بل تتعايش معا14. لقد سيطرت خلال الحرب الباردة فكرة قيام حرب نووية و لم يهتم بالحروب ولا بالتوترات الداخلية إلا أنها برزت بنهايتها و طغت على الساحة الدولية، ففي عام 2003م نجد فقط 02 من 29 نزاع هو ما بين الدول و ضحايا الحروب هم أكثر فأكثر مدنيون بنسبة ما بين 80% و 90%. و حتى الحروب ما بين الدول هي حروب ضد المدنيين.15

و ميزة الحروب الداخلية، صعوبة التعامل معها بالوسائل العسكرية التي تستعمل في حرب الدول مما يستدعي وضع آليات و أساليب جديدة للتعامل معها، و إصلاح المؤسسات و المنظمات الدولية المرتبطة بالمسائل الأمنية. تعمل الحروب على تدمير ما تم إكتسابه و إنجازه طيلة سنوات و قرون مع خلقها لحالات البؤس و الإغتصاب و السرقة و زوال الحريات الأساسية، أي كل ما يدفع بالناس للرحيل. و تصحب الحروب الداخلية تهديدات ليس لأمن الدولة فقط و إنما كذلك للأمنيين الإقليمي و العالمي و منها تعاظم حجم اللاجئين و تزايد الفقر و المجاعات و بصورة كارثية انتشار الأمراض و الأوبئة اللاجئين.

انعكاسات العولمة على المفهوم التقليدي للأمن

شهدت عدة مفاهيم في ظل العولمة كالردع النووي و الحد من التسلح و التعايش السلمي تراجعا ملحوظا، و اكتسبت بالمقابل مفاهيم أخرى أهمية أكبر كنزع التسلح و إجراءات بناء الثقة تزامنا مع مخاطر و تهديدات يصعب على الدولة بمفردها مواجهتها، فبرز مفهوم التعاون الأمني.16

إعادة النظر في المفاهيم الأمنية ذات الصلة بمفهوم الأمن

أحدثت العولمة و نهاية الحرب الباردة تغييرا في محتويات المفاهيم الأساسية التي سادت في ظل المنظور التقليدي للأمن، خاصة منها:

القوة: حصرت الواقعية القوة عسكريا كمحدد لمكانة الدولة على الساحة الدولية و الضامن لبقائها و سلامتها نظرا لفوضوية العلاقات الدولية. و حاولت الواقعية الجديدة تدارك عدم احتواء التقليدية للتهديدات الجديدة بإدراجها للقوة الاقتصادية ثم الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و البيئية باعتبارها محددات أساسية لبقاء الدولة. فتمَّ التحول من منطق القوة إلى القدرة، أي امتلاك عوامل القوة و توظيفها خدمة لمصالح الدولة، فلم تعد القوة كامنة في قوة السلاح بل في قوة المال و الإعلام نظرا لتحول معظم الحروب إلى حروب داخلية. و لم يعد المجد يتحدد بالغزو و إنما بالإعلام، الفن، الإبداع و الرياضة17.

المصلحة: لم تعد مجرد ضمان المصالح العليا للدولة، أي الوحدة الترابية و الاستقلال السياسي عن طريق زيادة القوة العسكرية، بقدر ما هي المحافظة على التجانس المجتمعي و أمن مواطنيها لكونهم المهددين مباشرة بالتهديدات العابرة للحدود، فنجد معظم الدول الإفريقية تعاني حروبا ونزاعات داخلية ذات طابع عرقي أو اثني ناتج ليس عن وجود خطر خارجي أو نقص في القوة العسكرية وإنما في إنعدام التجانس المجتمعي و الصراع من أجل السلطة.

الحدود: تعتبر في المنظور التقليدي المحدد للإطار الذي تمارس فيه الدولة السيادة و تنفرد بالعنف المشروع و المساس بها يعني قيام حرب دولية. لكن العولمة و نهاية الحرب الباردة لم يعطيا نفس الأهمية للحدود و للمسافات نظرا للتقريب بين الشعوب والأفراد وشعورهم بالتواجد في مجال مشترك.و رغم إدعاءات العولمة بأن تجاوزها للحدود هو لتسهيل حركة التجارة و المبادلات و التفاهم و احترام الاختلافات، إلا أنها بالمقابل تخلف تأثيرات عكسية.

فلقد أحدثت صورية الحدود لتزايد الاعتماد المتبادل و تسارع تدفق المعلومات و انتشار التكنولوجيا لدرجة القول بتراجع الجيوبوليتيكية التقليدية أين وضعت الجغرافيا كمحدد للسيادة والحرب، فالحدود أصبحت قابلة للاختراق و لم يعد القرب بالمسافات بل بالإقرار بالانتماء إلى هوية معينة، ولم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق بل أصبح العالم كله مجال للتسويق."فتسهل العولمة حركية الأشخاص و السلع و الخدمات عبر الحدود و تمكن في نفس الوقت من تنقل الأسلحة و التكنولوجيا المساهمة في الأعمال الإرهابية مما يجعل التهديد غير محدد مجالا"18، و هو ما يصعب عملية حصر التهديدات في إقليم ما ومكافحتها بالقوة العسكرية.

النزاعات والحروب: إعتقد البعض أن تزايد التجارة الدولية و الاستثمارات الدولية و الاعتماد المتبادل كفيل بالقضاء على النزاعات و الحروب إلا أن العولمة زادت من اشتعالها وعمقت الحروب الداخلية لخلقها الخوف من فقدان الهوية، ما يدفع ببعض الجماعات إلى توظيف العنف للمحافظة على هويتها إزاء هويات الجماعات الأخرى و السعي للسلطة لضمان حاجتها، لأن من يسيطر على السلطة يتحكم في توزيع الثروة.

و الشيء المؤكد هو تراجع الحروب الدولية مقارنة بتزايد الحروب الداخلية و قد يعود السبب إلى الترابط الناشئ بين العولمة الاقتصادية و تكاليف الحرب العالمية و الاختلال التكنولوجي بين الدول و غياب دعم أحد العملاقين و فكرة كون الديمقراطيات لا تتقاتل فيما بينها. رغم ذلك تبقى إمكانية قيام الحرب واردة أمام تزايد النفقات العسكرية و الميزانيات العسكرية و تجدد سباقات التسلح. فعلى عكس بعض الدول التي توجهت بعد الحرب الباردة إلى خفض ميزانياتها العسكرية مثل روسيا، نجد بعض الدول الأسيوية زادت منها بنسبة تزيد على10% في بعض الحالات مثل الصين، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية و الهند بسبب سباقات التسلح بينها و أبرزها هند وباكستان.19

كما لم يبقى العنف عنفا مشروعا للدولة فقط لإنتقاله إلى الجماعات والأفراد في إطار الإرهاب والإجرام المنظم وشبكات المافيا وتجار الأسلحة والمخدرات مما يصعب من عملية التحكم فيه، الأمر الذي لا يستوجب توظيف القوة العسكرية بقدر ما يستدعي إستراتيجية متكاملة الأبعاد و قرارات نتاج أعمال متعددة الأطراف. فالعولمة تزيد من إشتعال الحروب الأهلية لتسهيلها تزايد المطالب الإنفصالية و تنقل الأسلحة و حركية الجماعات الإرهابية و الإجرامية.

السيادة: يستند الأمن القومي على السيادة كسند قانوني و شرعي، و الدولة هي الوحيدة المؤهلة لتحويل المفهوم إلى مؤسسات مركبة تضعه موضع التنفيذ.و يعرف جون بودان (1530-1596) السيادة بأنها سلطة الأمر و الإكراه دون أن تكون مكرهة أو مأمورة و لها بعدان: داخلي و خارجي. و مع ذلك يضع لها حدودا تتمثل في التعاليم و القيم الأخلاقية و القانون الطبيعي و كذا العهود و الإتفاقات التي يعقدها صاحب السيادة مع غيره من أصحاب السيادات الأخرى.20

إن جوهر السيادة هو أن لا تكون الدولة خاضعة لأوامر غيرها و إمتلاكها الحرية في تسيير شؤونها الداخلية، و تساويها القانوني مع غيرها من الدول في المجتمع الدولي. و ظهر جدل كبير حول مبدأ السيادة و حماية حقوق الإنسان، و بروز توجه جديد يضع أولوية أمن الفرد في حالة الإنتهاكات الخطيرة لحقوقه على حساب قداسة مبدأ السيادة و الحدود. دفع هذا لربط السيادة بفكرة مسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها و إلا إنتقلت تلك المسؤولية للمجتمع الدولي.

مفهوم الأمن الإنساني:

تعريف الأمن الإنساني

لا يحظ المفهوم الأمني الجديد بالإجماع حول تعريف له. و تُدرج كل التعاريف إما في التعريف الموسع أو الضيق للمفهوم.

التعريف الموسع للأمن الإنساني

يعد تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره لعام 1994م الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها الكثيرون في تعريفهم للمفهوم، كلجنة الحكم الشامل عام 1995م و تكاسي ممثل اليابان، الذي أكد على أن فهم بلاده للمفهوم مطابق لتصور الأمم المتحدة." فلم يعد الأمر في تصور العالم و إنما في ضبطه."21

تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية

أعطى أول تعريف و أول توظيف للمصطلح في تقريره لعام 1994م حول التنمية الإنسانية، وهو يعني شيئين رئيسيين: 'التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة'. كما حدد سبعة أبعاد تشكل محتوى المفهوم هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي و الأمن السياسي.(1) فالأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من كل الإكراهات، سواء ارتبطت بعامل الخوف ومنه بضرورة تحريره من النزاعات و إنتهاكات دولته لحقوقه الأساسية، أو بعامل الحاجة

و بالتالي حمايته من الفقر و الجوع و المرض. فهو تحرير الإنسان من كل ما قد يمس بحريته في وضع اختياراته.

تعريف لجنة الأمن الإنساني: عرفته في تقريرها لعام 2003 م على أنه:

"حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان و تحقيق الإنسان لذاته.فهو يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، و حماية الناس من التهديدات و الأوضاع الحرجة (القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق)، و استخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس و تطلعاتهم، إيجاد النظم السياسية و الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية التي تمنح معا الناس لبنات البقاء على قيد الحياة و كسب العيش و الكرامة."22

يوكيو تاكاسي (Yukiee TAKASI): يرى جانبين للمفهوم "الحرية إزاء الخوف والحرية إزاء الحاجة"، أي "ضمان حياة الفرد في كرامة"، و هو أبعد من مجرد التفكير في حماية الفرد من حالات النزاعات والحروب.23 يتطابق بذلك التعريف مع التصور الأمي للمفهوم. فاليابان لا تحصر الأمن الإنساني في مجرد الحماية و إنما أدرجت حالات العوز و الحرمان عن طريق التركيز على أبعاد التنمية الإنسانية.

يرى البعض في المقابل أن التوسيع في محتوى المفهوم بإدراج كل ما بوسعه تهديد الفرد يُفقد المفهوم قوته لجعله سلة لكل التهديدات، الأمر الذي يصعب عملية وضع و رسم سياسات إجرائية لتطبيقه ميدانيا. هذا ما دفعهم لوضع تعريف ضيق له يركز على مقاربة أنسنة الأمن، أي تحرير الإنسان من الخوف بواسطة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة و كرامة الأفراد في النزاعات. من هنا سعت بعض الدول و على رأسها كندا إلى وضع اتفاقية أوتاوا للألغام البشرية و إقامة محكمة جنايات دولية ووضع حلول لمشكلة تجنيد الأطفال في الحروب.

التعريف الضيق للأمن الإنساني

هو التركيز على كون الأمن الإنساني يعني تحرير الإنسان من الخوف دون الإهتمام بتحريره من الحاجة بغرض وضع إجراءات عملية لتطبيقه.

تعريف للويد أكسوورد (LLOYD AXWORD)

عرّف للويد (وهو زير خارجية كندا سابقا) الأمن الإنساني في جوان 1996م على أنه "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أو لا بالعنف، وهي وضعية تتميز

بغياب خروقات لحقوق الأشخاص الأساسية، لأمنهم ولحياتهم، كما أنها رؤية للعالم تنطلق من الفرد. وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية"24

قد نجده في البداية تعريفا موسعا لذكره التهديدات التي لا تكون مصحوبة بالعنف ،لكن ربط المفهوم بالحماية يعني حماية الفرد مما هو مادي وهذا ما تؤكده السياسة الخارجية الكندية بتركيزها على أنسنة الأمن.

تعريف كيت كروز (Keith KRAUSE)

تعني به التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة لسببين، الأول هو ضرورة الإبقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف و من التهديد باستخدام القوة مما يمكّن من ربطه بأجندة عملية قوية و الثاني هو أن التعريف الموسع ليس سوى قائمة تظم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني مما يجعله يظم قضايا ليست بالضرورة مرتبط بالمفهوم. و عند نقطة معيبة يصبح المفهوم مرادف لكل ما هو سيء، لذا تحصر التهديد في الفعل المصحوب بالعنف لإمكانية وضع برامج عملية ممكنة التطبيق، بدلا من توسيعه إلى كل ما يهدد أمن الإنسان مع صعوبة حصر كل التهديدات.

و رغم الاختلاف في مجموعتي التعاريف إلا أنها تتفق على أن الإنسان هو محور السياسات الأمنية و تشترك في اتفاقها حول خصائص المفهوم الأمني الجديد.

خصائص الأمن الإنساني

تركيزه على الفرد الإنساني أيا كان بصفته مواطنا عالميا و كائنا إنسانيا، و على الجميع ضمان حقوقه و حرياته و كرامته. فهو يتخذ الإنسان مرجعية له في وضع السياسات الأمنية بدلا من الدولة و هو بذلك مفهوم ذو وجه إنساني.

يستند على مبدأ عولمة الأمن لتجاوز التهديدات قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها وبالتالي مقدرة الدولة على ضمان أمن أفرادها وضرورة تعاونها مع الفواعل الدولية الأخرى و على مختلف المستويات الداخلي، الدولي و العالمي و في مختلف الميادين، فيرتبط الأمن الإنساني بمفهوم الأمن الشامل أو الكوني لأنه مسالة عالمية للتحول في طبيعة التهديدات التي تخترق الحدود بسهولة و تمس بأمن الأفراد دون أن تهدد مباشرة أمن الدولة و دون تمييز بين الدول الغنية و الفقيرة.فالأمن شأن عالمي يستدعي حلولا عالمية لعالمية التهديدات.

انتقل بذلك الأمن الإنساني بالإطار العام للأمن، من الأمن الجماعي إلى ما يشبه المسؤولية الجماعية للمجموعة الدولية. فتتعلق مسألة عولمة الأمن بعالمية القضايا

الدولية فيما يرتبط بدراستها و وضع الحلول، إذ يتواجد الإرهاب مثلا في مناطق تعاني مشاكل و مخاطر متداخلة و على مختلف الأصعدة، في حين قد يكون المستهدف في منطقة أخرى لا تتشابه معها، كأحداث 11 من سبتمبر أين 40% من الضحايا ليسوا من جنسية أمريكية و إنما ينتمون إلى 80 دولة.

الحاجة لإصلاح وتطوير المؤسسات السياسية و إقامة أخرى جديدة، إذ تستدعي حالة تزايد التهديدات و تنوعها من المجموعة الدولية إصلاح المؤسسات السياسية أمام عجز الأمم المتحدة عن تفادي المخاطر و التهديدات و القضاء عليها. و تطرق الجزء الأكبر من'أجندة من أجل السلام' لتحسين المؤسسات الدولية و ميكانزمات عملها لحل النزاعات، لضرورة التدخل قبل تفجر النزاعات من خلال وضع القدرات و الإمكانات، و في التدخل الوقائي أو الدبلوماسية الوقائية.25

تتجلى الخاصية الرابعة للمفهوم و هي تركيزه على التنبؤ. فالأمن الإنساني مقاربة استباقية تمكينية، تعمل على التنبؤ بالأحداث تفاديا لتفجر الأوضاع و اندلاع النزاعات و تفشي المجاعات لاحتواء المخاطر بدلا من انتظار حدوثها و العمل على حلها و معالجتها. لقد أظهرت أزمة كوسوفو أن الالتزام نحو المدنيين يستدعي كذلك التزاما دبلوماسيا، يركز على التهديد باستعمال القوة العسكرية. فلا ينحصر الأمن الإنساني فقط في التدخلات الإنسانية إذ لابد من التنبؤ بالنزاعات، لأنه من الأحسن التنبؤ بها بدلا من معالجتها بالتدخلات الإنسانية.26

جدلية أمن الدولة وأمن الفرد

لم يعد الأمن في السلاح وإنما في مدى شعور السكان بالأمان وفي قدرة الدولة على حمايتهم وضمان حرياتهم.هذا ما يضعنا في جدلية العلاقة بين الأمنين: هل الدولة تهديد لأمن الإنسان و بالتالي الأولوية هي للأمن الإنساني حتى و إن كان بالتخلي عن الدولة أم أن الدولة على العكس ضرورية لضمان امن الفرد مما يستلزم تقويتها.

تجاوز الدولة كشرط لتحقيق الأمن الإنساني

إن التغير في مرجعية الأمن الإنساني من أمن الدولة إلى الفرد، هو تحول النضرة لحقوق الدول و اهتماماتها و في حقها في الهيمنة على الأمن، مما أدى لطرح التساؤلات حول حجم طاقتها و كفاءتها و قدرتها على الصمود و البقاء. فقد تشكل الدولة في حد ذاتها تهديدا لأمن الفرد، لأن الحكومات التي يفترض بها حماية أمن مواطنيها غالبا ما تكون المصدر الأول لتهديد امن الكثيرين بدلا من القوات العسكرية للدول الأخرى،

فخلال القرن العشرين عنف الدولة قتل حوالي 170 مليون نسمة و هو عدد أعلى من ضحايا الحروب ما بين الأمم.27

ويعد ما تعانيه الأقليات على يد دولها لأكبر دليل على ذالك، فقد أحصى روبرت كور (Robert CURR) عام 1990م وجود 233 جماعة تعاني من التمييز وتشكل أقليات عرقية ذات مطالب وطنية أو تظهر رغبتها في الاستقلال. تجمع هذه الأقليات ما يقدر بحوالي 900 مليون شخص، أي ما يمثل 1/6 الإنسانية. 28 و تقوم بعض الأنظمة على تمويل نشاطاتها العسكرية لقمع المطالب الداخلية و فرض هيمنتها على السلطة بالمتاجرة بالمخدرات، كالمخابرات الباكستانية التي توظف أموال المخدرات في تمويل العمليات ضد الهند وفي كشمير، و كوبا للحصول على العملة الصعبة ،مما يعزز فكرة أن الأمن الإنساني يهدد من قبل الدولة نفسها. فكيف إذا يتم تجاوز الدولة؟

يطرح المذهب الأمريكي المتغذي بالليبرالية تصورا شاملا للوظيفة الاجتماعية المسيطر عليها من طرف فرضية "فردريك حايك" (Friedrich HAYEK) الذي يركز على السوق كضامن لهيكلة دائمة للمصالح ولأكثر حرية، فعلى قوانين الدولة أن تكون مجرد قوانين توجيهية ولا يجب التفكير في تسيير البلاد لأن كل تدخل من طرفها لإصلاح المساواة يشكل ضررا لكل المجتمع29. فمن المهم أن تحصر مهامها في وظائف معينة كالدفاع و أن تترك الاقتصاد تنضمه آليات السوق وفق معادلة العرض و الطلب.

وتؤكد التطورات التي حصلت من 1970م إلى 1990م عجز الدولة عن التحكم في الأزمات الاقتصادية، فالإنهيار الكلي للنظام للاقتصادي يجعل من تواجدها أو عدم تواجدها أمر واحد، لذا التزاوج ممكن بين حقوق الإنسان والفعالية الإقتصادية دون تدخل الدولة، و يمكن للقطاع الخاص أن يحقق إرساء دولة قانون جديدة فتكون بذلك المعادلة هي: التقليل من تدخل الدولة = حرية أكثر = أكثر تنمية30.

يؤدي هذا لإعادة النظر في مفهوم الدولة/القومية أو الدولة/ الأمة، كمفهوم يستعمل للإشارة لكل أشكال الدول مهما كانت بنيتها السكانية متجانسة أو غير متجانسة، فالجمع بين الدولة والأمة ليس عالميا بما أن التاريخ أكد على أن انتقائها لم يكن في محل كل الأمكنة. فالعديد من دول أوروبا الغربية نشأت ببطء مرفوقة بتطور بناء المجموعة ككل، أما في أمكنة أخرى فالدولة كانت مجرد انفجار دولي أدى بدوره إلى تقسيم عنيف من جهة أحادية لإقليم يتعايش فوقه سكان دون تجانس، الأمر الذي

فرض عليهم تقسيم نفس الرقعة الإقليمية. فهناك إذا دولا متعددة الأمم ودولا بدون أمة (Multinationaux--- Sans nations)31 و تعيش الدولة عدة إكراهات داخلية وخارجية، إذ تنتقد سياستها من أطراف دولية باسم القيم العالمية، وتخضع لانقسامات عرقية أو جهوية تتغذى بالانشقاقات الاجتماعية والاقتصادية.فلا معنى للانتخابات إذا كانت القيم الأساسية للمجتمع لا تجعل من المواطنة مرجعية لها، وأين لا يمكن للفرد أن ينتخب بحرية كون هذه الأخيرة مقيدة ومنحلة في جماعة أو إثنية و هي من يعطي معنى لوجوده و خروجه منها يعد حرمانه من حريته.و تعني الوطنية كما عرّفها إرنست قيلنز (Ernest GELLNER) المبدأ الذي يؤكد تطابق الوحدة الوطنية والوحدة السياسية، الشيء الذي لا نجده في معظم الدول النامية.

تؤدي بذلك الحاجات الإنسانية، خاصة منها حاجات الهوية لتحول الولاء من ولاء للدولة إلى الولاء للجماعات. وتتميز الدولة التقليدية في إفريقيا بطابعها التعددي.لا وجود فعلي لدولة موحدة بل لبِنى متعددة تؤدي وظائف الدولة (إثنية/قبلية/قروية) تتميز بالديناميكية. ورغم تعدد البنى، فلكل واحدة منها مهمة تتميز بها و وظيفة مستقلة ومتكاملة تضمن كلها الرخاء والسلام والتناسق والتضامن وخاصة أمن الأفراد والجماعة.

تستمد الدولة شرعية وجودها من مهمة ضمانها امن الأفراد، فإن لم تستطيع ذلك فلا معنى لبقائها. و يعرف ماكس فيبر الدولة الحديثة بمدى تحكمها في العنف، ويرى ريمون آرون أن ما يميز العلاقات الدولية هو احتفاظ كل دولة بحقها في اللجوء إلى العنف، إلاّ أنه يظهر اليوم عدم قدرة الدولة على فرض نفسها داخليا لضعف سيطرتها على العنف المشروع و عجزها عن ممارسته خارجيا متى خدم ذلك مصالحها. إن قدرة الدولة وفق بعض المدافعين عن مفهوم الأمن الإنساني على حماية شعوبها يعاد النضر فيه. فأمن الدولة يمحى لصالح امن الفرد.

ضرورة الإبقاء على الدولة لتحقيق الأمن الإنساني

يبقى التساؤل عن صحة القول بتجاوز الدولة لتحقيق فعال للأمن الإنساني، فالنظام الدولي قائم على الدول و تقع عليها إلزامية ضمان حقوق الإنسان، حمايتها وتنفيذها. و يؤكد الأمن الإنساني في حد ذاته على أن مسؤولية الحماية لا يمكن أن تتكفل بها منظمة عالمية وحيدة(الأمم المتحدة) بل لابد من شبكة مؤسساتية متعاونة تدرج كل من الأفراد والمجتمع المدني و كذا الدول. و إذا كانت الدولة تنسحب من المجال الاقتصادي

فذلك في المجال السياسي عامل للنزاعات، و القول بإعادة النظر في دورها لا يعني إطلاقا إضعافها بل لابد من تقويتها لمواجهة التهديدات.

كما لا تدرج العولمة انسحاب الدولة بل تطالب بتقويتها و بنائها،فأحداث 11 من سبتمبر و الأزمات المالية أكدت بأن الفاعلين الحقيقيين تبقى الحكومات الوطنية المالكة لعملة حقيقية و مؤسسات قانونية قوية، (1) و بأهمية التعاون الدولي و المتعدد الأبعاد في مجال مكافحة التهديدات الجديدة، فلا وجود لبديل للدولة، و لابد من قيام الدول لكي تنظم إلى المسرح الدولي و تنظم عملية بناء السلام.

إن الدولة هي الحامية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني ولن يؤدي حلها إلى تقوية الحقوق بل لكثرة الانتهاكات والنزاعات. فالعديد من الحروب نتاج ضعف الدول وليس لقوتها كما لوحظ في إفريقيا (ليبيريا/الصومال/الزائير) أين التشكيك ليس في سيادة الدولة و إنما في شرعيتها.وحسب كالفن هولستي (Kelvin V.HOLSTI) شكلت الحروب الأهلية عام 1995م 30 من بين 35 نزاع، أين تعود أسبابها الرئيسية لضعف الدولة. يعد إذا ضعف الدولة مصدرا للحروب و هو نتاج عدم شرعية السلطة فيها مما يفتح المجال للعنف، و الذي يشكل مدخلا للإجرام والفوضى.

ويميز هولستي بين الدولة القوية والضعيفة، القوية هي التي حسمت أمر مشروعيتها والنقاش حول أحسن سبل لتسيير المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و غالبا ما يكون الحل تقنيا، كما تحدد فيها الحدود بين المجتمع المدني والدولة وتضمنها مؤسسات وقواعد لعبة معترف بها، أما الدولة الضعيفة فتعاني من نقص مؤسساتي ضعيف و عدم قدرتها على الاندماج، بالإضافة لعدم شرعية حكوماتها، الأمر الذي يدفعها لفرض نفسها بالعنف، و تعجز عن إشباع حاجيات السكان.

تشكل إذا الدول الضعيفة تهديدا لأمن الأفراد بسبب رفضها التعبير عن الاختلافات وسيطرة الشعور بالإقصاء، كونها لا تمثل إلاّ مصالح أقلية معينة، فلابد من تقوية الدولة لأن استقرارها يعد أول خطوة للسلم. فتفجر الأمم وانقسامها إلى دويلات ينجر عنه خلق قوميات عدائية قد تنتهي بنشوب الحرب فيما بينها. ويعد الحق في السلام من أولويات حقوق الإنسان، لذ فالحل هو في العمل على الربط بين احترام الاختلافات وخلق دولة مستقرة وذات مسؤولية.و يعد الاستقرار على الصعيد الداخلي شرط للتمتع بحقوق الإنسان، الأمر الذي لا توفره الدول الضعيفة التي تعاني من مطالب الهوية المكبوتة، هذه الأخيرة التي وجدت في ضعفها أرضا خصبة للتطور والظهور، مما يؤكد

على أن تجاوز الدولة يعني الوقوع في اضطرابات خطيرة تنعكس سلبا على أمن الفرد و الدولة معا.

تعد بذلك المعادلة السابقة الذكر غير مؤكدة،و لا تشكل التجربة الأوروبية والأنجلوسكسونية تجسيدا لها، فالدولة الليبرالية في القرن 19 لم تكن كما يزعمون 'لا تدخليه' بل كانت تمنع حق الإضراب وتراقب الإعلام والجمعيات، فقد يصح القول بأن الحرية شرط لتحقيق التنمية إلاّ أنّه يبقى غير كاف.(1) و هي معادلة خطيرة لأن الخوصصة وإعادة خلق مجتمع مدني مشروع جد خطير كونه يحد من الحقوق الأساسية، وهناك نقطتين هامتين:

ضرورة الإبقاء على الدولة وتحسين عدد من الخدمات العمومية لأن المعادلة تقضي على غالبيتها مبقية فقط على ما هو ضروري للأمنيين الداخلي والدولي.

ضرورة الحفاظ على الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية، لأن التقليل من دور الدولة أو ترك التنظيم للسوق يؤدي إلى إنهاء السياسات الإصلاحية أو التضامنية التي تضمنها الدولة. وكل هذه الأمور تشكل شرف الفرد الإنساني الذي يعد أساس إعلان 1948م.

وبالرغم من أن الدولة لم تعد قادرة بفعل العولمة على مراقبة التنقلات المالية مما يسهل عملية اختراق حدودها، إلا أنها تفرض عليها مهمة تصحيح الاختلالات الناجمة عن سير ميكانزمات السوق وتعطي لها دورا اجتماعيا. إن الدولة هي الوسيط بين القوى الاقتصادية العالمية من جهة، وبين المواطنين كمستهلكين من جهة أخرى. صحيح أن الدولة تعاني في ظل العولمة من فقدان بعض سلطتها، وبدأ يطرح السؤال حول إعادة النظر في دورها إلا أنها تبقى تلتزم بتقديم المساعدة الإجتماعية الدنيا لمواطنيها حفاظا على الاستقرار.

ليس صحيحا إذا أن الدولة/ الأمة محكوم عليها بالموت البطيء وبأن قوتها أخذت من طرف قوى السوق لسببين.الأول قد تؤدي حالة الفقر والإقصاء إلى انهيار النظام، فليس للمحروم ما يخسره ما دام ليس له ما يربحه، و الثاني لا يمكن لنظام السوق العمل إلا داخل إطار الدولة و التي تعمل بدورها على استقراره.

و أكد تقرير البنك العالمي لعام 1997م المخصص للدولة، أن لا يمكن للسوق التطور في ظل غياب الدولة الفعالة والمعترف بها، مناديا بإعادة تحديد دور الدولة. فتحتاج الدول إلى أسواق لتتطور لكنها بحاجة أيضا لمؤسسات عمومية فعالة لتطوير أسواقها، إذ بدون دولة فعالة لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دائمة.

الدولة إذا ضرورية لضمان حقوق الأفراد، فرغم أهمية الفرد لا يعترف له بالشخصية القانونية كما هو الحال مع الدول في المجتمع الدولي، فهو مجتمع مكون من الدول التي تضع القواعد فتحترمها أو تخترقها. و الأمن الإنساني رغم إشراكه للجانب العسكري إلاّ أنه يستدعي مصطلح الأمن الاجتماعي، الذي يعني الاهتمام بما تقدمه الدولة، أي ما ندين به من حقوق للدولة، وحقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للفصل وعلى الدول حماية هذه الحقوق وضمانها للمواطن أو لمن يعيش على إقليمها دون تمييز ووفق مبدأ العدالة و دولة القانون.

الأمن الإنساني تكملة ضرورية لأمن الدولة

يركّز الأمن الإنساني على أمن الإنسان مبقيا على أهمية أمن الدولة، لأن ضعف العلاقة بين الجانبين المدني والعسكري وسياسات الإقصاء ومرض المجتمع المدني ومشكلة إفلاس الدولة تعبر كلها عن تهديدات ضد الأمن الإنساني ذاته.فلا يستبدل المفهوم الأمني الجديد مفهوم الأمن القومي و الإلتفات إلى أمن الأفراد يعد تثمينا لأهمية اعتبار أمن الدولة لا يكمن فقط فوق ترابها وإنما بوسائل ضمان أمن سكانها، فكلا الأمنيين يكملان بعضهما البعض. إنَّ تعميق أو توسيع مفهوم الأمن للسكان يعمق الشرعية واستقرار الدولة، وضعف الدولة بالمقابل يعد تهديدا لأمن سكانها، فحينما يكون الأمن الإنساني واقعاً فهو يعكس السير الحسن للدولة.

يعود إذا التركيز على مفهوم الأمن الإنساني لكونه يقوي امن الدولة ذاتها فلا يتعلق الأمر بتعويض الأول للثاني لأن كلاهما بحاجة إلى الآخر وهما متكاملان، و حدوث التحول في الرؤية من أمن الدولة إلى أمن الأشخاص يهدف للمحافظة على الحياة الإنسانية والدولة معا(1)، فدور الحكومة هو الإتيان بمحيط ملائم للأفراد للحفاظ على سلامتهم وتنمية قدراتهم، لأن أمن الدولة وضع أصلا لضمان أمن السكان، و إن كان الأمن الإنساني يقترح الأفراد والجماعات كموضوع أساسي مرجعي للأمن بدلا من الدولة، فيجب أن يكون "إدماج الفواعل الاجتماعية في مسألة الأمن الإنساني قائم داخل إطار الدولة"(1) كمؤسسة تضمن التمتع بأمن فعلي.

إنَّ انهيار الدولة في الصومال، والغياب التام لكل بنية اجتماعية، جعلت من خدمات الصحة والتمويل بالماء والتربية أمورا نادرة لا تملك إلاّ من قبل الأغنياء، مما يؤكد أهمية وجود الدولة لضمان تمتع الفرد بحقوقه الأساسية و تحقيق الأمن الإنساني. هو القول إذا بالدور المزدوج للدولة، فهي تهديد للأمن الإنساني و وسيلة لتحقيقه.و إن

كانت من جهة تشكل خطرا على الأقليات فهي من جهة أخرى القادرة على وضع حقوقها وفرض احترامها لأنها من يضع اتفاقيات حقوق الإنسان و يضمن تطبيقها و احترامها.

لا يكمن الحل في إضعاف الدولة أو محوها، إذ من الأخطار المهددة للأمن الدولي تزايد عدد الدول نتيجة انفجار العديد من الدول نظرا للانقسامات الداخلية، و ليست هذه الدول نتاج إرادة بناء إمبراطوريات وإنما بلقنة العالم. فالإنقسام أو الإنفصال هو التهديد الجدي للسلم مثلما حدث في كوسوفو، و نجد "السيخ" في باكستان يناضلون من أجل دولة 'خالستان'، وأند ونسيا التي تشمل حوالي 500 جماعة عرقية و 18 ألف جزيرة يمكن أن تكون مرشحة للانقسامات.

وتكمن الصعوبة في تسيير العالم الذي يحوي حوالي 5000 شعب وعرق. تصوروا لو كان لكل واحد منها دولته، فالحل هو في تقوية الدولة القومية والإجابة على انتشار الدول لا يكون بالسلاح ولكن بالاعتراف بحقوق الأقليات عندما يتعلق الأمر بمشكل وطني، أو تقوية الشعور بالتضامن إذا تعلق الأمر بحافز اقتصادي.(1) كون الإقصاء و التهميش و اللاعدالة في توزيع الثروات تسبب اللااستقرار على مختلف المستويات. و كان لتدخل الدولة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية و تسييرها دور فعال في تحقيق التنمية كحال الدول الأسيوية، مما يؤكد الحاجة لدولة قوية ذات مؤسسات مستقرة و إدارة ناجعة لإنجاح التنمية و تحقيق أهداف الأمن الإنساني.

إذا الأمن الإنساني وإن كان يبنى على الفرد لا ينفي أهمية الدولة وضرورة تقويتها، لأنها حامية حقوق الإنسان والقضاء عليها يولد النزاعات، لذا لا يمكن الفصل بين الأمنيين. و تكون الدولة في حالة تهديد للأمن الإنساني حين تستبد بمواطنيها وتنتهك حقوقهم، لكنها تعد ضرورية لأمنهم حين تعمل على حماية حقوقهم وتنظيم شؤونهم اليومية بما يعطيهم الشعور بالأمان و بالتحرر من الحاجة و لا شيء يشير إلى قبول زوال الدولة و تبديلها بعناصر أخرى مختلفة.

الخاتمة:

يعد الأمن الإنساني تغيرا في المنظور الأمني بعد الحرب الباردة بوضعه الفرد في قلب السياسات الأمنية كمرجعية للأمن بدلا من الدولة، واضعا تصورا كونيا يجعل من أمن البشر كل مترابط، و من مسألة تحقيق سكان الدولة شرطا ضروريا لأمنها واستقرارها.كما يدرج ضرورة إقامة هندسة أمنية متناسقة ومتجانسة، مدرجة كل الفواعل دون إستثناء.

و يربط التعريف الضيق الأمن الإنساني بالتحرر من الخوف في حين لا يحصر التعريف الموسع المفهوم في مجرد أنسنة الأمن أي حمايته في فترة النزاعات و من أشكا ل العنف المادية بل يدعوا إلى المحافظة على حياة و كرامة الإنسان بوقايته من الحاجة عن طريق تبني قيم التنمية الإنسانية المستدامة.

و رغم كل ما ينص عليه، فهو لا يقصي الدولة معتبرا أن الأمن الإنساني نفسه تكملة ضرورية لأمن الدولة وأن هذه الأخيرة لابد أن تعمل على تحقيق شروط الأمن الإنساني لتصبح بذلك الدولة وسيلة لخدمة شعوبها وليست غاية في حد ذاتها، لأن وضيفتها الأولى تبقى ضمان أمن الأفراد و ليس إستبدادهم. الأمن الإنساني و الأمن القومي يتكاملان و لا يقصي أحدهما الأخر بل يقوي المفهوم الأمني الجديد أمن الدولة.

قائمة المراجع:

السيد السليم(محمد)، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر و القرن العشرين، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2002.

السيد سليم (محمد) و صدقي عابدين (السيد)(تحرير)،أسيا و العولمة،القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2003.

لجنة الأمن الإنساني، أمن الإنسان الآن، نيويورك،2003

متكيس (هدى) و صدقي عابدين (السيد)(تحريح)، الرؤى الأسيوية الكبرى للأمن :قضايا الأمن في آسيا، القاهرة ،مركز الدراسات الأسيوية،2004.

فتح الله الخطيب (محمد)، مبادئ العلوم السياسية و تطور الفكر السياسي، و تطور الفكر السياسي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991.

BONIFACE (Pascal), La guerre modern, Paria, Seuil, 2001

CHAGNOLLAN (Jean Paul), Relations internationales contemporaines, 2e éditions, Paris, l'harmattan, 1999.

CHARILLON (Frédéric) (dir),Les Relations internationales, Paris, La documentation française, 2006

DAVID (Dario), Théories des Relations internationales, 2edition, Presses de la fondation nationales des sciences politiques, Paris, 2006.

DECRIAUD (Michèle-Bacot), JOUBERT (Jean-Paul), PLANTIN (Marie-Claude), La sécurité internationale d'un siècle à l'autre, Paris, L'Harmattan, 2002.

DESENARCLENS (Pierre), Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales, Paris, Armand colin, 1998

DOMINIQUE (David)، Sécurité : l'après New York, Paris, Presse des sciences politiques, 2002

GAZANO (Antoine), L'essentiel des relations internationales, paris, Gualio Editeur, 2005

GRAND (Camille), GROSSER Pierre, Les relations internationales, Paris, Hachette, 2000

GOUNELLE (Max), Relations internationales, 7 éditions, paris, Dalloz, 2005.

HASNER (Pierre), la violence et la paix, 2e édition, Paris, Seuil, 2002

MADIOT (Yves), Droits de l'homme, 2e éditions, Paris, MASSON, 1991

Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain94, Paris, Economica, 1994

Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain2002 : Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, Bruxelles, BOECK université, 2002

SUR (Serge), Relation internationales ,4 édition, Paris Montchrestien, 2006.

TOURAINE (Marisol), le bouleversement du monde : géopolitique du XXI siècle, Paris, Seuil, 1995.p324-325.

ZARKA (Jean-Claude), Relations internationales, Paris, Ellipses, 2005

Barthélémy COURMONT, et Murielle COZETTE, « l'aggravation des inégalités », Politique Etrangère, n°4, Hiver 99/2000, pp907-916

CONESA (Pierre), «La sécurité internationale sans les Etats, »La revue internationales et stratégique, n4, printemp2003, pp102-109.

Isaac NGUEMA, «De la violence en Afrique à l'aube du 21e siècle », Revue de la commission Africaine de droits de l'Homme et des peuples, tom6, 96/97, n°1, pp96-124.

lloyd AXWORD, «La sécurité Humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2, 1999, pp333-342

GAUDREAULT (France) «L a société civile et la sécurité humaine : la politique canadienne de contrôle des armes légère et de petit calibre (ALPC) ». www.idrc.cfpc.gc.ca/offer annul évents/france-gandreault.htm

HEINBECKER (Paul) « la sécurité humaine : enjeux inéluctables ».

www.journal.dnd.ca

LE GAULT (Albert) «Réflexion sur un nouvel ordre mondial »

www.idrc.ca/books/report/f232/legault.htm

SADAKO (Ogata) «Globalisation and human security » (2002)

www.humansecurity-chs.org/doc/columbia.htm

TAKASU (Yukiee), His statement at the international conference on human security in a globalized world (2002)

www.nafa.go/jp/policy/human _secur.htm